

الباب السادس

العلاقات إلى أين؟



العلاقات التركية الأمريكية... إلى أين؟

بعد أن أعلنها الرئيس التركي أردوغان صراحة أوباما خدعنا في تصريحات تلفزيونية أدلى بها، يبدو أن تركيا مازالت متحفظة تجاه أي وعود أمريكية ولا يبدو أن الحكومة التركية ستندفع وراء تصريحات ساكن البيت الأبيض الجديد ترامب، ولن تدفعها حماسة التوماهوك الأمريكي الذي استهدف مطار الشعيرات، لاتخاذ مواقف صارمة تجاه روسيا التي خذلتها في عفرين وخذلتها مرة أخرى في عدم التزامها بما تم الاتفاق عليه في الآستانة وثالثة لعدم احترام وقف إطلاق النار الذي تم التوصل اليه وتوقيعه في أنقرة.

وهي تسير بخطى حذرة تنتظر أفعالاً إيجابية وليس خطباً إعلامية تتم في الخفاء والعلن التخلي أو الالتفاف عليها، تستمع بأذان منفتحة وترقب بعينين واسعتين التراشق بالكلمات بين الإدارة الأمريكية وتنظيم ملالي إيران الذين يخوضون حرباً قذرة لتثبيت أركان عرش الأسد ولقمع ثورة الشعب السوري الذي تدعمه انقرة، وتحمل عبء أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ سوري فوق أراضيها، شردتهم أذرع إيران في سوريا وسياستها العدائية.

لا نعتقد حتى الآن أن تتطور العلاقة بوتيرة أسرع بين تركيا والإدارة الأمريكية الجديدة التي قام رئيسها دونالد ترامب بالاتصال بالرئيس

التركي أردوغان وهو اتصال بروتوكولي يجريه عادة الرؤساء في ظروف متشابهة فلا زلت هناك فجوة كبيرة بين الأمريكيين والأتراك، وتحتاج لبناء الثقة بين الطرفين.

موضوع استقبال وإقامة المعارض التركي فتح الله جولن الذي تتهمه تركيا بتدبير الانقلاب الفاشل وإدارة التنظيم البديل بهدف تقويض الحكم في تركيا، الأمر الذي لم يحل حتى الآن رغم عزم تركيا وإلحاحها في ضرورة تسليم الرجل للقضاء التركي على الرغم من مطالب تركيا الملحة المدعومة بالأدلة والأمر الآخر هو اندفاع أمريكا في دعم تنظيم سوريا الديمقراطية الجناح العسكري لحزب العمال الكردستاني، المصنف على قوائم الإرهاب والذي ارتكب العديد من الانتهاكات في تركيا وفي سوريا بحق القرى العربية، ويقود عملية تمرد مسلح ضد حكومة انقرة، وعلى الرغم من مناشدات الحكومة التركية للإدارة السابقة أوباما بضرورة عزل هذا التنظيم، مع أن تركيا عرضت بدائل منها إعلانها الاستعداد لإرسال جنود أتراك بالتعاون مع الجيش السوري الحر، من أجل تحرير مدينة الرقة وبقية المناطق من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، لكن الإدارة السابقة لم تستجب للمطالب التركية، ومع بداية تسلم ترامب الحكم رسمياً سمح بتسليم دفعات سلاح ثقيل لتنظيم سوريا الديمقراطي الكردي كانت قد اقترتها الإدارة السابقة، وكان أن تواطأت أمريكا وروسيا على محاصرة جيش درع الفرات الذي تدعمه تركيا بهدف الوصول

لمدينة منبج السورية، ونشرت أمريكا دبابات في المنطقة كما فعلت روسيا في مدينة اعزاز غرب حلب، الأمر الذي تسبب في الإعلان عن توقف معركة درع الفرات من قبل تركيا مرغمة نتيجة الاتفاق الأمريكي الروسي ضد المصالح التركية

اليوم وفي ظل توجه اقليم كردستان العراق نحو استفتاء للانفصال عن العراق، تعلن الخارجية الأمريكية موافقتها على بيع سلاح للبشمركة الكردية الامر الذي يقوي موقفها العسكري وهي الداعم للانفصال عن العراق وهذا يشكل خطراً وتهديدا للأمن القومي التركي والسوري والإيراني، لأن الكرد يهدفون لتشكيل دولة تضم أجزاء واسعة من تركيا وسوريا، وهذا أيضا لا يصب في بناء الثقة بل يثير حفيظة الأتراك ويشعرهم أن أمريكا غير جادة أو صادقة في توجهاتها لتحجيم دور الميليشيات الكردية وفي موضوع عدم السماح بإقامة دولة كردية مزعومة.

صحيح أن ترامب قال أثناء حملته الانتخابية أنه معجب بتركيا وان ابنته ومستشارته افانكا ترامب مغرمة بتركيا ونهضتها لكن على أرض الواقع أن ترامب مازال يسير على استراتيجية أوباما في دعم عصابات سوريا الديمقراطية على حساب الجيش السوري الحر وبالتالي على حساب تركيا، قد يكون ملفتاً للنظر مؤخراً أن طلب الإدارة الأمريكية ترامب إلى عصابات سوريا الديمقراطية تسليم بعض المناطق للجيش

الحر، ربما لبناء الثقة مع الأتراك والجيش السوري الحر ولكن حتى الآن وبرغم اتصال ترامب مع الرئيس التركي للتهنئة، ليس علينا أن نتسرع في التوقعات فالإدارة الأمريكية السابقة والبنтажون أثبتا عدم صدقهما تجاه حكومة العدالة والتنمية، وعلينا أن ننتظر .

وعلينا أن نتذكر أنه وبعد انتهاء ترامب مكالمته الهاتفية البروتوكولية مع الرئيس أردوغان، قام الرئيس الروسي بوتين بإجراء مكالمة مع الرئيس التركي أكد فيها على متانة العلاقات الروسية التركية

فالأجواء غير مهيأة حتى الآن للحديث عن عمل مشترك بين تركيا وأمريكا قريب أو يلوح في الأجواء السورية وما زالت المياه الكثيرة التي جرت تحت جسر العلاقات التركية الأمريكية، لم تجف بعد ولم تنس حكومة العدالة والتنمية موقف إدارة أمريكا السابقة تجاه الانقلابيين الأتراك وبياناتها السلبية أو المتناقضة، حتى أن أردوغان قال صراحة إن أوباما قام بخداعة.

كل نتيجة تلزم بالضرورة عن مقدماتها ومقدمات بناء الثقة لم تفعل حتى الآن على الأقل في الموضوعين السابقين تسليم فتح الله جولن – ميليشيا سوريا الديمقراطية التي طلب الرئيس التركي أردوغان من نظيره الأمريكي ترامب ضرورة عزلها وربما إدراجها على قوائم الإرهاب علينا أن ننتظر ونراقب تطورات المشهد في انتظار نتائج لقاء

ترامب - أردوغان في واشنطن والبعض يعتقد أن هناك من المؤشرات التي توحى أو تشير إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد مزيداً من التقارب الأمريكي التركي في ظل ما يشاع عن تدهور العلاقات الروسية الأمريكية، وعلى الإدارة التركية أن تستثمر هذا الخلاف الأمريكي الروسي إن صح وأن توسع قاعدة تحالفاتها العربية خاصة مع المملكة العربية السعودية بشرط أن يكون تحالفاً استراتيجياً وليس تحالفاً آنيّاً فقط اقتضته ضرورة المرحلة.

والسوريون عليهم أن يدعموا التحالف التركي الخليجي لأنه سيصب في مصلحة انتصار الثورة السورية آخذين في الحسبان الخلافات بين دول الخليج العربي وإيران من جهة، وما قاله الرئيس أردوغان حول اتباع إيران سياسة فارسية مؤلمة لتركيا، وهذه الأطراف لو اتحدت فيما بينها وتوافقت استراتيجيتها ستكون الثورة السورية التي يحاربها تنظيم ملالي إيران وأذرعها في سوريا، هي الكاسب في النهاية

وفي المجال الاستراتيجي بالنسبة لروسيا وللصين ستكون تركيا بمثابة الجائزة الكبرى في عملية الكباش والصراع البارد، خصوصا بين روسيا وأمريكا في أوكرانيا وأوروبا الشرقية وسوريا، كما أن الأجواء الأخيرة بين واشنطن وبكين حملت بوادر صراع بارد ظهرت معالمه جلياً في تصعيد الكلام بين أمريكا وكوريا الشمالية، كما أن قرار أمريكا بالعودة إلى أفغانستان بشكل كبير وقوي يوحد كل من روسيا والصين

لمواجهة محاولات التمدد الأمريكية التي تذهب في اتجاه إنشاء تحالفات دولية جديدة بملامح صراعات قادمة، خصوصاً بعد أن زار الرئيس الأمريكي السعودية وعقد لقاء مع ملوك وامراء الخليج فضلاً عن ملك الأردن وذلك في تصعيد موجّه ضد إيران علناً، بينما يريد ترامب سحب أموال تلك الدول وضخها في السوق الأمريكية، وتقدر قيمة المساهمة السعودية التي وعد بها محمد بن سلمان ب ٧٤٠ مليار دولار حسب تسريبات مواقع التواصل الاجتماعي في السعودية.

بالنسبة لتركيا، أرودغان العائد الى السلطة المطلقة بعد فوزه باستفتاء تحويل النظام من برلماني إلى رئاسي، تعتبر زيارة واشنطن منعطفاً مهماً وحساساً في ظل إصرار أمريكا على دعم الأكراد في سوريا على الحدود التركية، ومساعدتهم عسكرياً للتمدد باتجاه مدينة الرقة، وهذا ما ترفضه تصريحات المسؤولين الأتراك يومياً ويهدد الأتراك بعواقب وخيمة لهذه السياسة الأمريكية، وقد ذكرت صحيفة صباح التركية في افتتاحيتها قبل أيام أن العلاقات التركية الأمريكية تسير هذه الفترة بشكل تصادمي وأن الأمريكيين يخلقون انطباعاً أنهم يتلاعبون بالأتراك وسيرون تداعيات هذا بعد زيارة أرودغان لواشنطن.

اذن ما هي المخاوف التركية من المساعدات العسكرية الأمريكية للوحدات الكردية في سوريا؟.

اهتمت الصحف العالمية بتداعيات استهداف مواقع عناصر الحشد الشعبي على الحدود السورية العراقية إلى جانب الشأن السوري كما تطرقت إلى تشكيل الرئيس الإيراني حسن روحاني لحكومته الجديدة فضلاً عن تسليط الضوء على الأزمة الفنزويلية وتوتر العلاقات بين واشنطن وبيونج يانج.

صحيفة الشرق الأوسط كتبت أن غارات غامضة استهدفت أحد فصائل الحشد الشعبي العراقي قرب معسكر التنف شرق سوريا التابع للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، أثارت جدلاً بين مسؤولين عراقيين والتحالف الدولي الذي يقاتل تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق رغم نفي التحالف الدولي مسؤوليته عن القصف، حرص رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، على التذكير بأن قوات التحالف لا تمتلك صلاحيات تنفيذ ضربات جوية دون موافقة الحكومة العراقية، وأنه لا توجد خطوط حمراء للقوات العراقية داخل الحدود العراقية، تكتب الصحيفة حول الشأن السوري، صحيفة العرب سلطت الضوء على ما يجري في الغوطة الشرقية حيث تحولت الغوطة الشرقية في الأيام الأخيرة إلى مسرح لمواجهات بين فصائل إسلامية، في إطار صراع على النفوذ للسيطرة على هذه المنطقة القريبة من دمشق و معلوم أن الغوطة الشرقية تم إعلانها كمنطقة خفض تصعيد بعد توصل روسيا لاتفاق مع جيش الإسلام وبعض الفصائل التابعة للجيش الحر، ورغم الاتفاق لم

تهداً هذه المنطقة، حيث يواصل النظام قصفه وقضم المزيد من الأراضي من ناحية عين ترما، مستغلاً انشغال فصائلها في المعارك فيما بينها تكتب العرب، وتشرح بالاستناد إلى آراء مراقبين أن ما يحرك مثل هذه الفصائل هو الحسابات الضيقة التي تختلف من منطقة إلى منطقة، فقد يتحدثون في هذه الجهة ويتواجهون في جهة أخرى.

وحول الشأن السوري أوردت صحيفة الشرق الأوسط مقالاً للكاتب عبد الرحمن الراشد، يتكلم فيه عن استقالة كارلا بونتي، المحققة الدولية في جرائم الحرب في سوريا من منصبها.

يقول الكاتب ، بدأت كارلا بونتي مهمتها منذ بداية الحرب، وأخيراً استسلمت وأعلنت فشلها ورغم وقوع نصف مليون ضحية بريئة لم تستطع أن تقدم اسم قاتل واحد للمحاكمة، لهذا تقول إنها محبطة وقدمت استقالتها! وبخروجها لن يتبقى في اللجنة الخماسية سوى عضوين، حيث ذهب كل في طريقه، وتركت أبشع حرب في التاريخ المعاصر بلا حسيب أو رقيب المسؤولة المستقلة ولجنتها عجزتا عن تفعيل المحاكمة، رغم خبرتها الطويلة، حيث عملت في التحقيق في جرائم يوغوسلافيا ورواندا وعما شاهدته في سوريا، تقول إنه أعظم بشاعة منها جميعاً! وكتبت صحيفة القدس العربي في أحد مقالاتها عن المخاوف التركية من المساعدات العسكرية الأمريكية للوحدات الكردية في سوريا مع كل قافلة جديدة من شاحنات الأسلحة والمعدات العسكرية التي تقدمها

الإدارة الأمريكية للمسلحين الأكراد المنتشرين على الحدود التركية شمالي سوريا، تتزايد المخاوف والهواجس السياسية والعسكرية لدى المسؤولين الأتراك الذين يرون في هذه الأسلحة وسيلة لزيادة الخطر الاستراتيجي لهذه القوات وتحويله إلى خطر أزمي عبر هذا الكم الهائل من الأسلحة تقول القدس العربي: ان وزارة الدفاع الأمريكية ضخت وبكميات هائلة وغير متوقعة، شاحنات أسلحة متطورة ومعدات عسكرية مختلفة إلى قوات سوريا الديمقراطية التي تتشكل في أغلبها من وحدات حماية الشعب الكردية التي تقول تركيا إنها الامتداد السوري لحزب العمال الكردستاني الذي تصفه بالإرهابي، على الرغم من معارضة تركيا وتحذيرها من أن الحزب يشكل تهديداً على أمنها القومي وأن هذه الأسلحة سوف تستخدم لاحقاً ضد القوات التركية وفي سبيل إقامة الكيان الكردي.

وسط المخاطر المستمرة التي تهدد المصالح والأمن القومي الأمريكي في الشرق الأوسط، ستبقى وعود الشراكة والتعاون مع تركيا كما كانت على مدى الإدارتين السابقتين خياراً مغرياً لصناع القرار الأمريكي ولكن من المستبعد جداً أن تحقق العلاقة الأمريكية التركية أي منفعة إستراتيجية متعلقة بهذا الأمر فبدلاً من أن تقيد نفسها بالالتزام بالشراكة الأمريكية التركية الغير عملية بشكل متزايد، يجب على الإدارة الأمريكية الجديدة أن تُدرك حقيقة وعمق التحديات التي تواجه تركيا، وإعادة تقويم

العلاقات لزيادة نفوذ واشنطن، وتركيز طاقتها على التآكل المتواصل للديمقراطية التركية.

تختلف الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا اليوم وعلى كافة الأصعدة فيما يتعلق بالقضايا الإستراتيجية الإقليمية بشكل خاص، فقد دخل الطرفان في حرب تصريحات بعد توجه واشنطن إلى هزيمة تنظيم داعش عبر التعاون مع وحدات حماية الشعب الكردية السورية YPG، إضافة إلى اختلافهما حول الحرب السورية رغم ما سبق، تتأثر هذه التباينات الحادة في السياسة الخارجية التركية بديناميكيات داخلية أيضاً يبدو أنها لن تتغير في الأمد القريب فبالنسبة لأنقرة، السياسة الخارجية الأهم هي تأمين سلطة الحكومة في الداخل، والتي تعتمد على تعزيز التسلط وتدمير أي حزب سياسي معارض مؤثر وبالتالي فإن الحرب التركية ضد حزب العمال الكردستاني ، وامتدادها إلى الأراضي السورية، والحملة ضد تنظيم داعش وحركة فتح الله جولن، ليست إلا جزءاً من هذه الأجندات التي تستهدف تأمين السلطة .

تركيا والدور الإقليمي المنشود

في سعيه نحو تحديد العمق الاستراتيجي لتركيا انطلق أحمد داوود أوغلو من فكرة أن تركيا يمكن أن تكون مفيدة إقليمياً عبر اتباع سياسة خارجية تحابي المناطق التي كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية،

الممتدة من شرق المتوسط وشمال أفريقيا وما بين النهرين وعبر
توظيف ديناميتها الاجتماعية _ الاقتصادية الراهنة، وإعادة بناء علاقات
كانت قائمة تاريخياً واضمحت في القرن العشرين بسبب تركيز أتاتورك
على العلمنة الداخلية وغرس نزعة قومية تركية تحديداً وشدد على أنه
لا تناقض بين تقاليد الدين الإسلامي من ناحية، وعملتي إشاعة
الديمقراطية والتحديث من ناحية ثانية ينطوي هذا الأمر بالنسبة إلى
الولايات المتحدة على أهمية هائلة، ولا سيما بعد ٢٠٠١ ومعاناتها مما
تسميه إرهاب التطرف الإسلامي هذا من جهة، أما من جهة أخرى،
فحضور تركيا على الصعيدين التجاري والثقافي يمثل بالنسبة إليها
تعزيزاً محتملاً لمسيرة التحديث، والعلنة وإحلال الديمقراطية لاحقاً في
مجلد آسيا الوسطى المستقلة حديثاً، التي في معظمها تتكلم اللغة التركية
إجمالاً فدور تركيا الإقليمي المتعاظم في آسيا الوسطى الغنية بالطاقة
سيمكنها من تيسير وصول الغاز إلى أوروبا بالتعاون الوثيق مع
أذربيجان وجورجيا عبر بحر قزوين، ومن الاستفادة من نفطها بعد
محاولات روسيا احتكار منافذ تصدير طاقة آسيا الوسطى المباشرة إلى
الخارج.

كذلك تعتقد واشنطن أنه يمكن لتركيا أن تكون ناسفة لجاذبية التطرف
والمعززة للاستقرار الإقليمي في آسيا الوسطى، لا لمصلحتها وحدها
وحسب، بل ولكل من أوروبا وروسيا أيضاً وترى أن التزام تركيا

بالتعاون السلمي مع جاراتها في الشرق الأوسط، يجب أن يكون متطابقاً ومتناغماً مع المصالح الأمنية لكل من الغرب والمنطقة.

ضمن هذا الإطار، حذرت الولايات المتحدة الأمريكية الأوروبيين، ولا سيما فرنسا وألمانيا، من أن رفضهم المتواصل لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يمكن أن يحدث خصومة مع الغرب، لا سيما أن الأتراك يشعرون اليوم بالاستياء هذا الأمر يمكن أن يسهم في زيادة خطر احتمال عودة تركيا، إذا ما أخفقت تجربتها الديمقراطية، إلى الخلف نحو تبني هوية سياسية إسلامية أكثر تشدداً ومن شأن تركيا أن تسهم في تضخيم التحديات وتصديرها إلى قلب أوروبا عبر البلقان، بدلاً من تشكيل سد يقي أوروبا مشكلات الشرق الأوسط.

العلاقات التركية الأمريكية: تجاذبات ومصالح

شاركت تركيا بعد الحرب الباردة في حرب تحرير الكويت خلال عام ١٩٩١، والحرب الأميركية ضد الإرهاب، وانضمت إلى التحالف الدولي الذي أنشأته الولايات المتحدة خلال التدخل العسكري في أفغانستان القوات التركية كانت أولى الوحدات العسكرية التي وصلت إلى أرض المعركة في أفغانستان، وكان انضمامها إلى هذا التحالف مهماً بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لكونها قاعدة عسكرية قريبة من الجوار الأفغاني، خاصة أن هيئة أركان حرب الجيش التركي تعدّ أفغانستان واقعة في

نطاق الأمن الإقليمي التركي بالنسبة إلى حسابات الأتراك دخل الأمر في إثبات الأهمية الاستراتيجية لتركيا بعد انتهاء الحرب الباردة، ولا سيما أن جوهر الحرب التي خاضها التحالف الدولي كان ضد نموذج مضاد للنموذج العلماني الذي يسعون إليه واستطاعت تركيا الاستفادة من دعم أمريكي لدخولها إلى الاتحاد الأوروبي وإن لم يتحقق بعد لكنها حصلت في ذلك الوقت على قرض من صندوق النقد الدولي بـ ١٦ مليار دولار لكن في مارس ٢٠٠٣، طبع التدهور العلاقات بين البلدين، خاصة مع الحرب الأمريكية على العراق، التي رافقها تزايد معدل العنف الطائفي في العراق، ومطالبة الأكراد العراقيين بالاستقلال والحكم الذاتي الذي زاد مخاوف تركيا لاحتمال وجود دولة كردية على حدودها الجنوبية، الأمر الذي يرتب تزايد ضغوط الانفصال، وبالتالي تهديد سلامة أراضيها الإقليمية.

زاد من حدة التوتر بينهما، الخلاف بشأن السياسات تجاه كل من إيران وسوريا ففي الوقت الذي اتبعت فيه الولايات المتحدة سياسة العزل لكلتا الدولتين، عملت تركيا على التقارب منهما اقتصادياً لضمان مصالحها، ورأت أن الولايات المتحدة لا تراعي هذه المسألة ولم تتحسن العلاقات بين الطرفين إلا عند زيارة باراك أوباما في ولايته الأولى تركيا عام ٢٠٠٩ وإعادة إحياء العلاقات بين البلدين والشراكة الأمنية.

شرق البحر الأبيض المتوسط، كما أنها بذلت جهوداً من أجل تعزيز التحسن في العلاقات بين تركيا وأرمينيا، وفي الوقت نفسه أبدت الولايات المتحدة قبولاً تجاه نمو الاتجاه الديني في تركيا، لكون الإسلام في تركيا يتميز بأنه أكثر اعتدالاً من دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط من أجل تحسين علاقات الغرب مع العالم الإسلامي.

هل تفتعل أمريكا أزمة سياسية مع تركيا؟

كانت المواقف التركية من قضية تسليح الأحزاب التابعة لحزب العمال الكردستاني واضحة وصريحة لدى الإدارات الأمريكية من قبل الأزمة السورية، لكن أمريكا خالفت مواقف تركيا، رغم التحالف الاستراتيجي بين الدولتين لأكثر من سبعة عقود على أقل تقدير، فالأولوية في العلاقات بين الدول مقدمة على التحالف مع الأحزاب السياسية مثل، حزب الاتحاد الديمقراطي السوري وفروعه المسلحة وحدات حماية الشعب وقوات سوريا الديمقراطية.

والمواقف الأمريكية كان لها نصيب من التبرير السياسي، من خلال ادعاء بعض الأمريكيين أن أمريكا لا تريد أن تترك هذه الأحزاب السياسية والمسلحة ولو كانت إرهابية لصالح النفوذ الروسي في سوريا، وبالتالي كانت المطالب الأمريكية أن يفهم الأتراك أن المصلحة الأمريكية تتحالف تكتيكياً مع الأحزاب الكردية، وتدعمها بالسلاح الثقيل،

لكنها تضمن عدم استعمالها ضد تركيا، بل أكثر من ذلك، أن يكون هذا الدعم مرحلياً، فينتهي بعد انتهاء الحاجة إليه وسواء اقتنعت السياسة التركية بذلك أم لم تقتنع، وهي تعلن عدم اقتناعها، فإنها لم تستطع منع الدعم العسكري الأمريكي والتحالف مع الأحزاب الارهابية التي تهدد الأمن القومي التركي، لذلك فإنها تهدد بضررها اذا اعتدت على الحدود التركية دون انتظار إذن من أحد، فمخالفة المواقف التركية له عواقبه أيضاً حتى لو كان مع أمريكا أو غيرها.

ولكن نقطة الخلاف التركي الأمريكي لم تقف عند ذلك، بل أظهرت أمريكا مواقف معادية للحكومات التركية في عهد حزب العدالة الأخير، منها دعمها للانقلاب العسكري في يوليو ٢٠١٦، فأمريكا متورطة بهذا الانقلاب، ومن الأدلة الأخيرة على ذلك ان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قال: إن تنظيم جولن لا يمكن أن يقوم بهذا الانقلاب، دون أن يكون لدى الاستخبارات الأمريكية علم بذلك وبوتين رجل المخابرات السوفييتية، وخبير في شؤون المخابرات مع الغرب خصوصاً، ومسألة تورط تنظيم جولن في الانقلاب أمر يقيني، أي ان أمريكا متورطة أيضاً، ومع ذلك فضلت الحكومة التركية عدم افتعال أزمة سياسية معها، لأن من قاموا بذلك نالوا بعض جزاءهم بخسارة الانتخابات الأمريكية الأخيرة، ولأسباب أخرى أيضاً تخص المصالح التركية مع أمريكا أيضاً، وفي ذلك دلالة على ان الإدارة الأمريكية السابقة استهدفت إضعاف

تركيا، وتعطيل مشروع نهضتها المعاصرة، بالتحالف مع الأحزاب الارهابية أولاً، وبتقديم الدعم لتنظيم جولن ، الذي لا يزال ينال الحماية من الادارة الأمريكية الجديدة، في عهد ترامب وكأن إدارة ترامب ليست حريصة على إصلاح ما أفسده أوباما وبايدن وكيري مع تركيا، بل هي آخذة بافتعال أزمات أكبر، قد تصل لفرض عقوبات أو تخفيض التمثيل الدبلوماسي أو غيره.

في هذه الظروف كان لا بد للسياسة التركية أن تتطلع إلى توثيق علاقات دولية أخرى، لأن الحليف الأكبر لتركيا، وهو الولايات المتحدة الأمريكية، يعمل ضد سياساتها المستقلة ومن الأعمال التي سعت أمريكا من خلالها لإضعاف تركيا كان عملية توريطها في خلاف وصراع مع روسيا، فالضباط الأتراك الذين أسقطوا الطائرة الروسية السوخوي في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥، تلقوا أوامرهم من أمريكا عسكرياً، ووزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري كان يطالب تركيا بالتصدي للطائرات الروسية قبل الحادثة، لكنه تنصل من حماية تركيا بعدها، ولولا أن الرئيس الروسي بوتين كان مدركاً لذلك أولاً، وقلب السحر على الساحر ثانياً، ولولا حكمة الرئيس التركي أردوغان بإصلاح الموقف التركي المشرف ثالثاً، لوقعت أزمة دولية كبرى بين تركيا وروسيا، فكانت المعالجة الحكيمة كفيلة بأن توسع آفاق التعاون التركي الروسي، لما فيه مصلحة الدولتين أولاً، ومحاولة وقف تدهور الأمن في المنطقة والعالم

ثانياً، فتلاقت مصالح تركيا وروسيا على رفض المشروع الأمريكي بإدخال العالم في صراعات محلية أو إقليمية أو دولية مدمرة وعنيفة، وهذا عبر عنه الرئيس الروسي بوتين مؤخراً بأن أمريكا تتحمل مسؤولية الفوضى في منطقة الشرق الأوسط بإسقاط نظام صدام حسين ٢٠٠٣ وحتى الآن، فالاستراتيجية الأمريكية تسعى لإضعاف كل دول الشرق الأوسط وتقسيمها، بما فيها العربية والتركية والإيرانية وغيرها، باستثناء دولة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين التي ستجني ثمار هذه الاستراتيجية الأمريكية، كأداة عسكرية بيد أمريكا، وبالأخص في البلاد العربية.

وهكذا يمكن فهم السياسة الأمريكية التي تسعى لإضعاف تركيا، حتى لو أدى ذلك إلى افتعال الصراع معها بحجج واهية، بل قطع العلاقات السياسية معها، أو فرض عقوبات اقتصادية عليها، وما قضية أزمة الاعتداء على حراس الرئيس التركي أردوغان في منتصف مايو الماضي، إلا واحدة من القضايا التي تعمل الإدارة الأمريكية على استثمارها ضد الحكومة التركية بينما الحقيقة في هذا العداء الأمريكي ضد تركيا هو التقارب التركي مع روسيا والصين، وتوثيق علاقات تركيا مع الدول الأوراسية والعربية والأفريقية، ومع دول أمريكا اللاتينية، ومع منظمة شانغهاي، وغيرها من المنظمات الدولية الآسيوية الفاعلة، فالسياسة الخارجية التركية الحرة تثير امتعاض أمريكا، التي تريد تركيا

دولة تابعة لها إذا أرادت ان تخرج من التبعية الأوروبية، ولم تخف أمريكا ذلك، فقد أعرب وزير خارجيتها تيلرسون عن قلقه من التقارب بين تركيا وروسيا، وهو يرى أن التقارب التركي الروسي تغير حقيقي في معادلات السياسة الدولية في المستقبل.

الموقف الأمريكي من التقارب الروسي التركي أثار امتعاض وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف الذي قال: ذهلت حين قرأت عن قلق تيلرسون من التقارب بين تركيا وروسيا، لم أفهم ما يود قوله، فروسيا وتركيا دولتان جارتان، تخطتا معا مرحلة تدهور العلاقات بينهما بنجاح، وتعملان على تطوير التعاون بينهما وأشار لافروف إلى أن التعاون بين بلاده وتركيا قائم على مبدأ المساواة بين الدول، على أساس القانون والأعراف الدولية، ولا يوجد ما يدعو للقلق وأن بلاده مستعدة للإجابة على أي موضوع يسبب القلق للولايات المتحدة، هذا التعبير عن القلق هو باللغة الدبلوماسية بين السياسيين، ولكنه في الحقيقة تعبير عن حالة رفض كامل للتقارب التركي الروسي، فالغرب الأوروبي والأمريكي يريدان أن تبقى تركيا حديقة خلفية للاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، ودون حقوق في الاستقلال السياسي أو النهضة الاقتصادية، حتى لو ضعف الاتحاد الأوروبي وأوشك على الرحيل، أو حتى لو مات حلف الناتو، كما مات حلف وارسو من قبله.

إن السياسة الأمريكية نحو تركيا لا تطمئن، والأخطر من ذلك أنها تريد تحميل تركيا مسؤولية أخطاء الإدارات الأمريكية السابقة، فأمريكا أوصلت العراق إلى الحرب الأهلية بين السنة والشيعة وليس تركيا، وأمريكا هي التي فتحت الباب لإيران لاحتلال سوريا بعد العراق وليس تركيا، وأمريكا هي التي شجعت روسيا على التدخل العسكري في سوريا وليس تركيا، وأمريكا هي التي عملت على تحويل المقاومة العراقية والسورية إلى تنظيمات جهادية وعسكرية، ومن ثم إرهابية وليس تركيا ولا السعودية ولا الامارات العربية ولا قطر، وهذا أمر اعترف به من عايشه وساهم فيه عملياً، وهو رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي، فقد كشف عن أماكن اجتماعات الجنرالات الأمريكيين الذين مهدوا لتأسيس الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وهو ما اعترف به ترامب أيضاً في حملته الانتخابية وبعدها، ومحاولة ترامب تصفية داعش بعد ذلك، لا يجوز أن تتحمل مسؤوليته إحدى الدول العربية أو تركيا أو غيرهما، لأن من خطط ونفذ هي الأيدي الأمريكية، فأمريكا تفتعل مع الدول الأزمات لتحميلها أخطاء جنرالاتها أو زعمائها السياسيين السابقين، بينما الواجب كشف حقائق الأمور أمام شعوب ودول العالم أجمع، فافتعال أزمة أمريكية مع أي دولة عربية أو إسلامية ينبغي إفشاله من جميع الدول العربية والإسلامية، لأن الجميع مستهدف والاختلاف هو في الترتيب الذي تختاره أمريكا فقط.

